مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة واحد عشر

(مايو 2025)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الاوسط

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

MERC

الآراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد مائة واحد عشر (مايو 2025)

تصدر شهريًا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا

إشراف إداري

أ/ أماني جرجس

أمين المركز

إشراف فني

د/ امل حسن

رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/مرفت حافظ — مكتب المدير

أ/ رانـدا نـوار — قسـم النشـر

أ/ شيماء بكر — قسـم النشـر

تدقيق ومراجعة لغوية

وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل:

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية .
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره .
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastern Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Eric University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- **(Paper)** مقاس الورق **(B5)** 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (البنك العربي الأفريقي) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (+2)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد

	عنوان البحث		الصفحة
الدراسات القانونية			
1	بحث ميداني حول الحماية الجنائية لأطفال الشوارع	فتحي عبد الله إبراهيم	88-1
2	أهمية التعليم والتعلم من خلال العمل في تكوين رأس المال البشري	أحمد زهير عبد الحكيم	142 – 87
دراسات اللغة العربية			
3	التعبير الزمني بين سياقات اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة - دراسة تطبيقية	رباب حسن إبراهيم	206-143
الدراسات الجغرافية			
4	سلاسل توريد الجلود الطبيعية من مجازر محافظة القاهرة إلى مدينة الجلود بالروبيكي (دراسة في الجغرافية اللوجستية)	أحمد محمد السيد	274-207
الدراسات الاجتماعية			
5	" قِيم ومعايير الضَّبْط الاجْتماعيِّ لَدى الشَّبَاب الجامعيِّ".	شيماء عبدالله	322 – 275
دراسات علم النفس			
6	" ديناميات استجابات عينة من مرضى الصداع المزمن على اختبار رسم الأسرة المتحركة دراسة كلينكية"	نورا عادل محمد	386-323
دراسات الدراما والنقد المسرحي			
7	التشكيل السيميولوجي للمرأة/ المكان/ التراث في مسرحية دكر ولد عمران لنسرين نور	رانيا عبد الرؤوف	428- 387
دراسات المحاسبة والاقتصاد			
8	" أثر الثقة المتبادلة لأطراف السجلات المفتوحة لدعم الميزة التنافسية "دراسة ميدانية	محمد عبد الرحمن	508 – 429
دراسات اللغة الانجليزية			
8	**Mind Presentation in Graphic Narrative: A Re-contextualization of Narrative Theory in Marjane Satrapi's *Persepolis***	**Dalia Saad**	42 – 1

افتتاحية العدد 111

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور عدد مائة وأحد عشر– مايو 2025 من مجلة المركز "مجلة بحوث الشرق الأوسط". هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 50 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية، دراسات اللغة العربية، دراسات اجتماعية، دراسات اقتصادية، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي Scientific Research حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة ؛ ولذا تعتبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة.

كما تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية، والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة.

وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجلات العلمية المماثلة.

ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

الدراسات الاجتماعية

www.mercj.journals.ekb.eg

قِيم ومعايير الضَّبْط الاجْتماعيِّ لَدى الشَّبَاب الجامعيِّ

Values and standards of social control among university youth

شيماء عبدالله عبد الباقي محمود

باحثة دكتوراه

كلية الآداب قسم اجتماع- جامعة عين شمس

www.mercj.journals.ekb.eg

المسْتخْلص

يَنتَهِج البحْث الحاليُّ المنْهج الاسْتقْرائيُّ لِلتُّرَاث الأدَبيّ والنَّظريّ مِن بُحُوث ومراجع عِلْميَّة نَشرَت سَوَاء أَجنبِية أو عَرَبيَّة. لِأَنه أَكثَر مُلَائمَة لِلْبحوث الوصْفيَّة، بِهَدف الكشْف عن القيم ومعايير الضَّبْط الاجْتماعيّ لَدى الشَّبَاب الجامعيّ، وَذلِك مِن خِلَال الكشْف عن التَّحوُّلات المجْتمعيَّة وتأْثيراتهَا في القيم لَدى الشَّبَاب الجامعيّ، وتعَرُّف مَعايِير الضَّبْط الاجْتماعيّ لِلشَّبَاب الجامعيّ، اوَلوُقوف على آليَّات الضَّبْط الاجْتماعيّ لِلشَّبَاب الجامعيّ، وتعَرُّف أَشكَال الضَّبْط الاجْتماعيّ لِلشَّبَاب الاجْتماعيّ، والكشْف عن وَسائِل الضَّبْط الاجْتماعيّ لَدى الشَّبَاب الجامعيّ. ولتحْقيق ذَلِك، اِعتمَد البحْث على اِسْتخْدام أَدَاة تَحلِيل المحْتوى فِي ضَوْء الأبْعاد والْمحكَّات اَلتِي تمَّ تحْديدهَا لِهَذا التَّحْليل، لِتوصُّل إلى نَتائِجه. وكانتْ أهمُّ الاسْتنْتاجات اَلتِي تَوصَّل إِلَيْهَا البحْث: اِرتِباك عمليَّات التَّغْيير السِّياسيَّة والاجْتماعيَّة والثَّقافيَّة اَلتِي مرَّ بِهَا المجْتمع اَلمصْرِي وَالتِي أَثرَت في الشَّبَاب الجامعيّ. وتبنِّي مَعايِير وقواعد اِجْتماعيَّة تَخلَّت عن السُّلوك القيَميّ لِمجْتَمع، وظُهُور مَرْكَبات ثَقافِية دَخِيلَة مُنحرفَة أَثرَت في الشَّبَاب الجامعيّ. وسَيطرَة التَّخَلُّف الثَّقافيّ، والْجمود المعْرفيُّ، والتَّراجع فِي مُخرجَات التَّعْليم، وموْتَ الإبْداع، وغياب اَلفُنون. وعَمَليَّة التَّنْشئة الاجْتماعيَّة غيْر السَلِيمَة خَلقَت جِيلا يَجهَل أَهَميَّة وَسائِل وأساليب الضَّبْط الاجْتماعيّ فِي المحافظة على البنَاء الاجْتماعيّ. وأوْصى البحْث بِالْعَمل بِجدِّيَّة على غَرْس القيم الاجْتماعيَّة كالتَّسامح واحْترام الآخرين والصَّداقة، وَتهيِئة الأجْواء لِاسْتعادة بِنَاء الكيانات الاجْتماعيَّة المسْتقرَّة والْمتكاتفة، وإحْيَاء مُكونَات النِّظَام الاجْتماعيّ والاتِّفاق على الوسائل والْأساليب آليَّات الضَّبْط الاجْتماعيّ. وتَضيِيق فَجوَة التَّخَلُّف الثَّقافيّ، والتَّشْجيع على التَّحْصيل والْجَمْع المعْرفيّ، ومعالجة التَّراجع فِي مُخرجَات التَّعْليم، وَتشجِيع الإبْداع، ورعاية المبْدعين وَتشجِيع اَلفَن والْفنون.

الكلمات المفْتاحيَّة:

القيم – المعايير – الضَّبْط الاجْتماعيُّ – الشَّبَاب الجامعيُّ

شيماء عبدالله عبد الباقي محمود

:Abstract

The current research adopts the inductive approach to the literary and theoretical heritage of scientific research and references published, whether foreign or Arabic. Because it is more suitable for descriptive research, with the aim of revealing the values and standards of social control among university youth, through revealing societal transformations and their effects on the values of university youth. The research relied on the use of the content analysis tool in light of the dimensions and criteria that were identified for this analysis, to reach its results. The most important conclusions reached by the research were the confusion of the political, social and cultural change processes that the Egyptian society went through, which affected the university youth. The adoption of social norms and rules that abandoned the value behavior of a society, the emergence of extraneous and deviant cultural compounds that affected university youth. Dominance of cultural backwardness, cognitive stagnation, decline in education outcomes, death of creativity, and absence of the arts. The improper social upbringing process has created a generation that is ignorant of the importance of the means and methods of social control in preserving the social structure. The research recommended working seriously on instilling social values such as tolerance, respect for others and friendship, preparing the atmosphere to restore the building of stable and interdependent social entities, reviving the components of the social system and agreeing on the means and methods for the mechanisms of social control. Narrowing the gap of cultural backwardness, encouraging achievement and knowledge gathering, addressing the decline in education outputs, encouraging creativity, nurturing creators, and encouraging arts and crafts.

key words:

Values - standards - social control - university youth

مقدمة:

نشأت القيم بظهور المجتمع الإنساني، وتنوعت طبقًا لتفاعلات الفرد الاجتماعية والمكانية، وأصبح لكل مجتمع قيمه الخاصة، وعرف أنماطًا مختلفة من تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أعضائه، تحدد قواعد مختلفة للسلوك تتلاءم مع عادته وتقاليده، كما سنَّ جزاءات على من لا يمتثل لقواعده والتي تنفذ بمجموعة آليات ضابطة تتخذ أشكالًا رسمية محددة، يضعها ويشرف على تطبيقها وتنفيذها مؤسسات تشكل بناءه الاجتماعي، فالقيم حقائق أساسية مهمة في البناء الاجتماعي اشتقت من التفاعل الاجتماعي، فهي تقوم مقام المعايير أو الأعراف في توجيه سلوك أفراد المجتمع وتحقيق أهدافهم.

لقد ميز العلماء ثلاثة أنواع من القيم، منها القيم الشخصية التي توصف بأنها اعتقاد ثابت نسبيًّا، وأنماط محددة من السلوك، وأهداف مفضلة شخصيًا، واجتماعيًّا.(الرفاعي، 2012، 155)

كما أدى ظهور النظم الاجتماعية إلى تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع، رغم اختلافاتها التنظيرية فهي وليدة المجتمع الإنساني، ولضبط هذا التفاعل أصبح لزامًا أن تحتاج المجتمعات إلى أطر محددة من القوانين والقواعد السلوكية للسيطرة والتحكم في سلوكيات أفرادها وجماعاتها، وقد تأخذ هذه القوانين والقواعد قيمًا ومعايير وأعرافًا وتقاليد ومعتقدات لتشكل النظام القيمي لذلك المجتمع، يجسده الأفراد بالفعل الاجتماعي الذي يفترض أن تكون حوافزه قيمية، ووجدانية، وإدراكية، وموجهاته قيم

ومعايير ثقافية وموقف اجتماعي مرتبط بشروط موضوعية وظروف ذاتية. وقد تناول البحث وبأسلوب وصفي تحليلي عرض المفاهيم التي توضح القيم والمعايير والضبط الاجتماعي ودورها في ضبط وتوجيه سلوك الأفراد والجماعات من الشباب الجامعي بشكل عام، ثم يبين تفصيلًا مستندًا إلى الواقع الراهن للقيم والمعايير والضبط الاجتماعي لمجتمع الشباب الجامعي. (الرفاعي، 2012، 156)

أولًا: مشكلة البحث.

يحتل الشباب مكانة بارزة في أي مجتمع ويمثل طاقة نشطة وجهدًا إنسانيًّا وقدرة مستمرة على العطاء بقدر ما يتوفر لهذه الشريحة المهمة داخل المجتمع من اهتمام بقدر ما تكون المشاركة الإيجابية وقيمة العطاء، وللشباب دور مهم في المجتمع، فأصبح من ضروريات الحياة تنمية روح الولاء والانتماء والارتباط بالمجتمع. (تومي، 2017، 13)

ونظرًا لأن القيم لا تنمو ولا تتشكل من فراغ وإنما هي محصلة لتداخل مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية؛ فإن القيم قد تأثرت في نموها وتطورها بمجموعة من الظروف الداخلية والخارجية التي تضمن لها البناء الاجتماعي خلال مراحل تاريخية مختلفة، ونظرًا لطبيعة العلاقة الجدلية التفاعلية المتمثلة في علاقة التأثير والتأثر المتبادلين بين الفرد والمجتمع فقد تركت تلك الفروق

التي يقصد لها البناء الاجتماعي بكل ما تحمله من تناقض أو اتساق آثارها في الشخصية فأخذت تتشكل وفقًا لمقتضيات الظروف الجديدة. (Esu,2006, 252)

إن تنمية القيم تعد ضرورة قومية، خاصة بين شباب الجامعة، وذلك مرهون بتحريرهم فكريًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وسياسيًّا من المعوقات التي تحول دون تنمية القيم لديهم، والجامعة هي المنوطة بتربية الشباب حتى يصبحوا مواطنين مكتملي المواطنة، وهذا يتطلب ضرورة تعميق قيم الانتماء والولاء للوطن، وتدعيم الإحساس بالانضباط ومراعاة الجدية في سلوكهم.(شيلر ،1999، 143)

وتعد الدراسات التي تناولت مختلف قيم الشباب الجامعي، من الدراسات المهمة والضرورية ذات العائد المفيد في البحوث الاجتماعية. (Esu,2006, 253)

فقد أكدت دراسة محمد "1992" أن القيمة لا تكون قَيِّمة للفرد، إلا إذا توافرت فيها القابلية للتعلُّم والثبات النسبي والدلالة الشخصية والاجتماعية، والمحتوى المعرفي والوجداني والاتجاه إلى الاقتراب أو التجنب، وكذلك وجود المظهر الوجداني للوعي بالقيمة.

كما أشارت دراسة كل من Davis& Baverman "2000" إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات وقيم الطلبة الذين يقطنون المناطق الحضرية وأقرانهم في المناطق الريفية.

ورأت دراسة أمطانيوس "2002" وجود فروق دالة إحصائيًّا في القيم النظرية لصالح الذكور، أما عن القيم الجمالية والدينية فأظهرت فروقًا دالة لصالح الإناث. أما

دراسة 2002" Cutter" فأكدت ميل المعلمين إلى استخدام المواقفِ السلوكية في التعليم بدلًا من التركيز على المعرفةِ النظرية المجردة، لضمان إكساب التلاميذ القيم والمهارات الاجتماعية. وتوصلت دراسة أحمد "2006" إلى أن مستوى الإبداع الإداري متوفر بدرجة كبيرة لدى الإداريين كما أظهرت النتائج توافر قيم العمل لدى الإداريين بدرجة متوسطة، وجاءت قيمة الانتماء للعمل في الترتيب الأول، بينما جاءت قيمة الأفضلية في الترتيب الأخير، كما وجدت فروق في قيمة الفخر والدافعية لإنجاز في اتجاه الأقل خبرة وفي بقية القيم في اتجاه الأكثر خبرة. أما دراسة سفيان "2012" فأكدت تصدُّر القيم الدينية السلم القيمي لدى أفراد المجتمع، تليها القيم النظرية، ثم القيم الاجتماعية، ووجود ارتباط موجب بين القيم الشخصية والتوافق المهني. وكان من أهم ما توصلت إلية دراسة الطيار "2014" تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في سلوك الشباب وفي القيم والمفاهيم والثقافة والهوية المحلية، وكذلك الهوية الدينية وما يرتبط بها من قيم وعادات وسلوكيات. بينما أكدت دراسة الحسين "2014" أن للأسرة دورًا في تنمية قيم التعاون والعفو والأمانة لدى الطفل في مرحلة الطفولة المتأخرة، وأن للتنشئة الأسرية دورًا كبيرًا في تنمية القيم الاجتماعية لدى الطفل في مرحلة الطفولة المتأخرة. كما أظهرت دراسة كل عبد الحميد، القصاص "2015" وجود علاقة ارتباطية موجبة بين قيمة المشاركة والتعاون، والثقة بين أفراد المجتمع، والانفتاح الجغرافي.

إن تنمية القيم تعد ضرورة قومية، خاصة بين شباب الجامعة، وذلك مرهون بتحريرهم فكريًا واجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا من المعوقات التي تحول دون تنمية القيم لديهم، فالجامعة هي المنوطة بتربية الشباب حتى يصبحوا مواطنين مكتملي المواطنة، وهذا يتطلب ضرورة تعميق قيم الانتماء والولاء للوطن، وتدعيم الإحساس بالانضباط ومراعاة الجدية في السلوك.(شيلر، 1999، ص 143)

فكل مجتمع من المجتمعات البشرية له معايير ضبط تنظم حياة الأفراد داخلة وتحكم طرق معاملاتهم وسلوكياتهم لتحقيق الضبط الاجتماعي كالقوانين، والأعراف، والعادات، والتقاليد، وتختلف أساليب الضبط الاجتماعي في أهميتها باختلاف المجتمعات وباختلاف الزمان والمكان، فقد تكون الطرق والأساليب الشعبية أسلوبًا من الدرجة الأولى في بعض المجتمعات، ويكون القانون في المرتبة الثانية، وقد يحدث العكس.(السمري، 2003 ، ص15)

فقد أظهرت نتائج دراسة كل من Chaurand& Brauer"2010" أن الأشخاص المنتمين لثقافات جماعية يمارسون الضبط الاجتماعي أكثر من الأشخاص المنتمين للثقافات الفردية. وأن الأشخاص يمارسون الضبط الاجتماعي عندما يشعرون بأنهم متورطون بسلوك غير حضاري. كما أكدت دراسة Gurbuz& Yildiz& Solakoglu "2019" أن زيادة عوامل الضبط الاجتماعي والنفسي الذي يمارسه الأشخاص تحد من اتجاههم نحو تعاطى المخدرات هو ما يستهدف بشكل مفيد الشباب.

ومما سبق، يتضح أهمية معايير القيم والضبط الاجتماعي لشباب الجامعي، لأن عدم توافرها قد يؤدي إلى انهيار النموذج الأخلاقي فلا يلبث بعض الشباب أن يقع فريسة للصراع النفسي لفقده الأيمان بالقيم. (صبحي، 1994، 179)

فمما لا شك فيه أن أهمية ودور القيم والمعايير وعلاقتها بالضبط الاجتماعي هي الجوهر والأساس في ترابط البناء الاجتماعي وتنظيمه وتوازنه، وديمومته، لكن وبسبب عمليات التغير السريعة التي حدثت في المجتمع، غزت المجتمع قيم جديدة تتسم بدرجة عالية من عدم الانسجام والتوافق مع ما هو سائد من قيم في المجتمع المصري، أضف إلى ذلك صراع الثقافات الفرعية داخل المجتمع فيما بينها مما جعلها عاملًا مساعدًا لتعدد القيم والمعايير وازدواجيتها، ذلك لأن أنماط العلاقات الاجتماعية لم يكن توفر العوامل والظروف الضرورية التي تحقق السعادة والرفاه والطمأنينة للأشخاص، تلك التي كان ينبغي أن يحققها سلوك الأشخاص المتوافق مع المقاييس التي كان قد وضعها المجتمع وسار عليها، والتي شكلت نظامًا متكاملًا خاليًا من الصراعات والتناقضات لقرون كحصيلة للقيم والمعايير المتماسكة، أما ما حدث من صراع ثقافي وغياب معايير الضبط الاجتماعي والبعد عن القيم المجتمعية، فقد فشلت آليات الضبط في حماية النظام الاجتماعي والمحافظة على روابط البناء واختل التنظيم وفقد التوازن وحدث الصراع بين مكونات المجتمع، وللخروج من هذه الحالة يتحتم التوصل لمبادئ عملية لضمان الاتصال والتفاهم بين الأشخاص وخاصة

الشباب بشكل يحقق الانسجام في قيمهم التقليدية وما يستجد من معايير بسبب عملية التغيير، لتحقيق التوافق على خلق وسائل ضبط جديدة منبثقة من القاسم المشترك لقيم ومعايير ترضي الجميع. ومن هنا أمكن صياغة التساؤل الرئيسي للبحث في: "ما القيم ومعايير الضبط الاجتماعي لدى الشباب الجامعي ؟.

ثانيًا: أهمية البحث.

تبرز أهمية البحث مما يأتي:

1- إبراز الأهمية التي تمثلها القيم والمعايير في خلق الضبط الاجتماعي الذي يديم روابط البناء الاجتماعي للمحافظة على التنظيم وتحقيق التوازن الاجتماعي للحيلولة دون تفكك المجتمع.

2- يلفت البحث الأنظار إلى دور الثقافات الدخيلة في تشجيع ودعم السلوكيات المنحرفة التي تؤدي إلى انحسار السلوك القيمي، بهدف كشف حقيقتها التخريبية ومحاربتها.

3- تقييم عمليات التغيير الشاملة التي حدثت، وتقدير حاجتها الضرورية إلى وسائل ضبط اجتماعي خارجية تتناسب مع حالة التوتر والاضطراب التي حدثت في السلوك الاجتماعي، لتحقيق سلامة البناء الاجتماعي وتنظيمه وتوازنه، لحين إعادة المجتمع إلى وسائل الضبط الداخلية التي سبقت التغيير.

4- يسهم هذا البحث في تعرُّف الوسائل التي من خلالها تستطيع ضبط النظام الاجتماعي العام داخل الجامعة، وكذلك معرفة المظاهر السلبية لسلوك الطلبة، وانحرافهم عن المعايير والقواعد المقررة في الجامعة.

ثالثًا: أهداف البحث.

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوعه، وترتبط أهمية هذا البحث بالهدف منه بالكشف عن القيم ومعايير الضبط الاجتماعي لدى الشباب الجامعي، ويمكن إيضاح

أهمية البحث على النحو الآتي:

1- الكشف عن التحولات المجتمعية وتأثيراتها في القيم لدي الشباب الجامعي.

2- تعرُّف معايير الضبط الاجتماعي للشباب الجامعي.

3- الوقوف على آليات الضبط الاجتماعي للشباب الجامعي.

4- معرفة أشكال الضبط الاجتماعي للشباب الاجتماعي.

5- الكشف عن وسائل الضبط الاجتماعي لدى الشباب الجامعي.

رابعًا: تساؤلات البحث.

يحاول البحث الإجابة عن تساؤل رئيسي هو: "ما القيم ومعايير الضبط الاجتماعي لدى الشباب الجامعي؟، من خلال مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما التحولات المجتمعية وتأثيراتها في القيم لدى الشباب الجامعي؟

2- ما معايير الضبط الاجتماعي للشباب الجامعي؟

3- ما آليات الضبط الاجتماعي للشباب الجامعي؟

4- ما أشكال الضبط الاجتماعي للشباب الاجتماعي؟

5- ما وسائل الضبط الاجتماعي لدى الشباب الجامعي؟

خامسًا: مفاهيم البحث.

(1) مفهوم القيم "Value".

تعرف القيم بأنها "القواعد أو المقاييس التي يقوم على ضوئها السلوك الاجتماعي أو يحكم عليه، والقيم مصدر للمعايير الاجتماعية، أما المعايير فيقصد بها الإحكام الملموسة والمحددة نسبيًّا والمعتمدة في موضوع تحديد أنواع السلوك المناسب في أوضاع وظروف معينة.(نسبت،1990، 221)

كما تعرف أيضًا القيم بأنها "عبارة عن تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية معممة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجه النشاط، ويرى بأنها تعبير عن دوافع الإنسان، وتمثل الأشياء التي توجه رغباته واتجاهاته نحوها، كما أنها مجرد مفهوم ضمني غالبًا ما يعبر عن الفضل أو الامتياز الذي يرتبط بالأشخاص أو الأشياء أو المعاني أو أوجه النشاط". (زهران، 2000، 15)

وتعرف القيم أيضًا بأنها " مجموعة من الأحكام المعيارية الضمنية التي يكتسبها الفرد من خلال تفاعله مع الموقف والخبرات المختلفة، وتدفع الفرد للعمل في المواقف الاجتماعية بما هو مرغوب فيه من سلوكيات من قبل مجتمعه وتتضح في اهتماماته واتجاهاته وسلوكه العملي واللفظي".(أحمد، 2001، 242)

أو أنها" مجموعة من المبادئ والمعتقدات التي يكتسبها الفرد من خلال المجتمع الذي يعيش فيه، وتصبح موجهًا لسلوكه، كما أنها قادرة على التحكم فيه وتمتاز بالثبات النسبي".(منصور، 2003، 52)

وتعرف القيم كذلك بأنها " نتاج اجتماعي حيث يتعلم الفرد القيم ويكتسبها تدريجيًّا في إطاره المرجعي لسلوكه عن طريق التنشئة والتفاعل الاجتماعي فيعرف من خلالها بأن هناك بعض الدوافع والأهداف ويفضل بعضها على بعض".(كشك، 2003، 38)

(2) مفهوم معايير الضبط الاجتماعي"Social Control Standards".

تعرف المعايير بأنها "مجموعة مقاييس لما هو مناسب من سلوك عما هو غير مناسب أو ما هو خطأ أو صح، وهناك نوعان من المعاير الاجتماعية الأول معايير تراثية، والآخر معايير أدبية "آداب عامّة"، فالسلوك المناسب يمثل المعيار التراثي، والسلوك الأدبي الأخلاقي يمثل المعيار الأدبي، فالفرد الذي يخالف المعايير الشعبية يعدّ خارجًا عن المألوف، لكن لا يمكن عدُّه غير أخلاقي أو غير مؤدب، بينما الفرد الذي يخالف المعايير الأدبية، يعده الناس غير مؤدب في تصرفه.(العاني، 1990، 53)

كما تعرف المعايير الاجتماعية بأنها" نسق ذات طابع اجتماعي خالص له فاعليته في الحكم على العمليات الاجتماعية في مجالاتها المتعددة الأوجه". (فؤاد، 1985، 18)

أما الضبط الاجتماعي فيعرف بأنه "كل مظهر من مظاهر ممارسة المجتمع للسيطرة على سلوك الأفراد المنتمين إليه، وما يتخذه المجتمع من الوسائل التي تكفل

تكيف سلوك الناس تكيفًا يتلاءم مع ما اصطلحت عليه الجماعة من قوالب للتفكير والعمل".(الخشاب، 2006، 10)

كما يعرف بأنه "العمليات والوسائل التي يلجا إليها المجتمع لضبط سلوك الأفراد في حالات الانحراف والخروج على المعايير الاجتماعية". **أو أنه** "تلك الأساليب التي تشير إلى المسالك الاجتماعية التي تجعل الأفراد يمتثلون للمعايير والقيم الاجتماعية". (الحسني، 2007، 40)

كما يعرف بأنه "الوسيلة التي يمكن من خلالها المحافظة على النظام الاجتماعي، والوصول إلى حالة التوازن والاستقرار بين أنساقه".(الحسني، 2007، 41)

وغالبًا ما يستخدم مصطلح الضبط الاجتماعي في ذلك الجزء من النظرية الاجتماعية الذي يهتم بدراسة أساليب المحافظة على النظام الاجتماعي واستقراره كالقوانين والمحاكم وأجهزة الأمن والشرطة، وأحيانا يستخدم في دراسة النظم الاجتماعية وعلاقتها بالانحراف وقت قيامها بالمحافظة على الاستقرار الاجتماعي.(دنكن، 2006، 281)

وهذا يعني أن الضبط الاجتماعي هو" الأساس الفعال الذي يرتكز عليه النظام الاجتماعي، وهو العنصر الذي يهيئ، بل ويوجِد العناصر الضرورية اللازمة لتحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي. (أبو زيد، 2008، ص20)

ويشير الضبط الاجتماعي أيضًا إلى" العمليات والإجراءات المقصودة وغير

المقصودة التي يتخذها مجتمع ما أو جزء من هذا المجتمع لمراقبة سلوك الأفراد فيه، والاتفاق من أنهم يتصرفون وفقًا للمعايير والقيم أو النظم التي رسمت لهم"، **أو هو** "كل الوسائل التي تستخدمها الجماعة في تحقيق النظام الاجتماعي،" **أو هو** "العمليات والوسائل التي تستخدمها الجماعة في تضييق نطاق الانحرافات عن المعايير الاجتماعية، وربط بعضهم الضبط الاجتماعي بالثقافة ربطًا وثيقًا، **أو هو** "مجموعة الأنماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع في ضبط التوتر والصراع، فهو وسيلة اجتماعية وثقافية تفرض قيودًا منظمة على السلوك الفردي أو الجماعي لجعله مسايرًا لقيم المجتمع وتقاليده".(الخشاب، 2006، 11)

وفي سياق علاقته بالتنظيم الاجتماعي عرف بعضهم الضبط الاجتماعي بأنه "تماسك اجتماعي يؤهل جميع أفراد المجتمع للقيام بأدوارهم وتحقيق أهدافهم وفق المعايير السائدة، التي تنظم حركة الأفراد ضمن دائرة القانون والقيم، والتقاليد والأعراف والعادات". (أبو زيد، 2008، ص21)، أو هو" سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة، جوهره ذاتي من المجتمع، فالمجتمع هو الضابط وهو المنضبط، لقدرته المستمرة على الخلق الذاتي للضوابط".

ومما سبق نستنتج أن في الضبط الاجتماعي قوة كامنة تعمل على تقويم سلوك الأفراد، ولكن هذه القوة قد تعجز عن ذلك ما لم تتضافر عوامل أخرى إلى جانب تلك القوة.

(3) مفهوم الشباب الجامعي:

يعرف الشباب الجامعي بأنه هو "من حصل على ثقافة أكاديمية من الجامعة تؤهله للقيام عند التخرج بدور وظيفي في المجتمع يستطيع من خلال تحمل مسئولية القيادة والبناء والتنمية حيث يكون قد اجتاز مرحلة المراهقة وبدت مرحلة النضج أكثر وضوحًا عليه".(صالح، 2000، 153)

سادسًا: منهجية البحث.

انتهج البحث الحالي المنهج الاستقرائي للتراث الأدبي والنظري من بحوث ومراجع علمية نشرت سواء أجنبية أو عربية. ولعل من أبرز مبررات استخدام هذا المنهج في الدراسة الحالية أنه ملائم للبحوث الوصفية، كما يساعد في الحصول على البيانات المطلوبة عن متغيرات البحث، فقد تم جمع هذه البحوث والدراسات من خلال:

أ- الشبكة القومية للمعلومات بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.

ب- المكتبة المركزية بجامعة عين شمس.

ج- موقع بنك المعرفة من الشبكة الدولية للمعلومات(الأنترنت).

د- الرسائل العلمية لدرجتي الماجستير والدكتوراه في العلوم الإنسانية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة.

هـ- المؤتمرات العلمية.

و- الدوريات والمجلات العلمية.

فقد بلغ عدد المراجع العلمية التي استند إليها البحث الحالي حوالى 54 بحثًا ما بين مراجع عربية وأجنبية.

- أدوات البحث.

اعتمد البحث الحالي في التوصل إلى نتائجه على استخدام أداة تحليل المحتوى في ضوء الأبعاد التي تم تحديدها لهذا التحليل، وتم تحليل في ضوء محاكات التحليل الآتية:

أ- مفهوم كل من القيم والضبط الاجتماعي والشباب الجامعي.

ب- القضايا المحورية التي تناولها البحث.

ج- نوعية مجتمع الدراسة.

د- المنهجية المستخدمة في البحث.

هـ- المنطلقات النظرية التي ارتكز عليها البحث.

و- الاستنتاجات العامة من البحث.

ز- إمكانية الاستفادة من الدراسات والبحوث.

سابعًا: الإطار النظري للبحث.

(1) **الموجهات النظرية للبحث.**

(أ) **نظرية "لابير – Labara".**

لقد أوضح المفكر الفرنسي "**لابير**" نظريته في كتابه المشهور "نظرية في

الضبط الاجتماعي" سنة 1920 A theory on social control وتعد آراؤه من أحدث الآراء والتطورات في حقل الضبط الاجتماع. (الجابري، 1997، 46)

فقد أوضح "**لابير**" أن نظريته تعالج "**القوة الثالثة– Third Force**" التي تسهم في تكوين الفعل الاجتماعي "**Social action**" والسلوك الإنساني فضلًا عن القوة الأولى وهي التنشئة الاجتماعية "**Socialization**" التي تتضمنها شخصية الفرد الذي يقوم بالفعل والقوة الثانية هي التفاعل الموقفي، والقوة الثالثة هي مجموعة العوامل الخارجية التي تفوق الموقف وتؤدي وظيفة الضبط. (الجابري، 1997، 47)

وينظر "**لا بيير– Labiera**" إلى المكانة الاجتماعية "**social position**" بوصفها أحد العوامل التي تحدد طريقة امتثال الفرد ويعرف المكانة "**Status**" بأنها الوضع الذي يحتله الفرد في مجتمعه. إن ميل الفرد إلى أن يرى نفسه دائما كما يحب أن يراه الآخرون هو الذي يجعله أكثر إحساسًا بالضبط الاجتماعي، وتشكل معايير جماعة المكانة، القانون الذي يحكم سلوك الأعضاء سواء فُرادى أو مجتمعون. (جابر، 1997، 120)

فهو يرى أن جماعة المكانة الاجتماعية أو الجماعة مانحة المركز " **Status Groups**" وتتميز بالعلاقات المباشرة والقوة بين أعضائها فهو يعتقد أننا جميعًا باحثون عن المراكز الاجتماعية منذ الطفولة وحتى الكبر، ولكي نستطيع أن نتبوأ تلك المراكز فلا بد لنا أن نثبت للناس باننا خير من يطبق ضوابط المجتمع. وخير من يطبق ضوابط تلك المراكز، وهكذا سوف يفضلوننا على غيرنا ويمنحوننا ذلك المركز.

ولكننا بعد أن نحتل المركز نحاول الاستمرار فيه. (جابر، 1997، 128) (المصدر نفسه، ص128).

(ب) **نظرية "بارسونز – T.Parsons "**

تتضح نظرية العالم "**بارسونز**" من خلال نظرته إلى المجتمع على أنه كلٌّ متكامل، وهو ينطلق من فكرة النسق الاجتماعي ""Social system، فالمجتمع ما هو إلا كل يتكون من نظم متفاعلة تتميز بقدر من الاستقرار والتوازن، وتفرض على الأفراد مجموعة من الوسائل (الميكانزمات) التي قسمها إلى "ميكانيزمات التنشئة– Socialization Mechanism"، و(ميكانيزمات) الضبط الاجتماعي " Social control".(زايد، 1986 ، 114)

ويرى "**بارسونز**" أن الأفراد بوصفهم أعضاء في النسق الاجتماعي تتم تنشئتهم اجتماعيًّا عن طريق النظام التربوي الذي يعدهم لممارسة أدوارهم المتوقعة منهم في مجتمعهم مستعملًا مجموعة من الجزاءات الإيجابية والسلبية لتحقيق ذلك، وبذلك أوضح "**بارسونز**" العلاقة بين الشخصية والبناء الاجتماعي ودور التنشئة الاجتماعية في تحقيق التوازن في المجتمع من خلال ما سمّاه (بميكانيزمات) التنشئة الاجتماعية.(السيد،1993، 30)

إذ يتعلم الفرد ما هو متوقع منه في المواقف الاجتماعية المختلفة والالتزام بالنسق القيمي لمجتمعه وهذا بدوره يساعد على الضبط الاجتماعي الذي يعمل على

تماسك الأفراد داخل البيئة الاجتماعية مما يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي.(عبد السلام، 1986، 71)

وبالتالي سوف يعمل على تجنب حدوث أي صراع أو تعارض في أداء الواجبات وتحمل المسؤوليات ومراعاة للحقوق وما يرتبط بهما من علاقات وتوقعات، ولا سيما حين يجسد العضو لدور أو عدة أدوار معينة ومختلفة داخل نطاقه الاجتماعي. (عبد السلام، 1986، 72)

أما (ميكانيزمات) الضبط الاجتماعي فهي التي تستعمل لوضع بعض الضغوط أو القيود على بعض الأعضاء الذين يظهرون بعض الاستعدادات والميول للانحراف، كما تستعمل لتنظيم تفاعل الأعضاء وضبط سلوكهم داخل النظام الاجتماعي. (زايد، 1986، 130)

وأكد "**بارسونز**" أهمية صياغة القوانين والمعايير داخل الأنظمة الاجتماعية لتصبح الأمور الاجتماعية وما يرتبط بها من علاقات وتوقعات أكثر دقة وانضباطًا وفهمًا من جانب كل عضو وذلك بالتركيز على الاهتمام بالقيم والمعايير الاجتماعية التي ينتمي إلهيا الفرد، والتي تعمل على تشكيل الأنظمة الاجتماعية في المجتمع. وهكذا يمكن إنجاز درجة عالية من التكامل بين التوجيه الفردي والتوجيه الجمعي داخل النظام الاجتماعي ويمكن أيضا المحافظة على معايير النظام الاجتماع.(عبد السلام، 1986، 73)

وبذلك يصبح من الضروري وجود نظام للثواب والعقاب داخل المجتمع يعمل

على تنظيم أفعال الأعضاء وضبط سلوكهم مما يساعد على تحقيق التكافل والتوازن للنظام الاجتماعي كله وضابطة. (عبد السلام، 1986، 73)

(ج) **نظرية " روس – Ross"**

تقوم نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي لـ "**روس – Ross**" على أساس الطبيعة الخيرة للإنسان، إذ يعتقد "**روس**" أن داخل النفس الإنسانية أربع غرائز هي: المشاركة أو التعاطف، القابلية للاجتماع، الإحساس بالعدالة، رد الفعل السريع. وتشكل هذه الغرائز نظامًا اجتماعيًّا للإنسان. ونستخلص من هذه النظرية اهتمام "**روس**" بالغرائز الإنسانية ودورها الإيجابي والسلبي في الضبط الذاتي.(زايد، 1986، 114).

(2) التحولات المجتمعية وتأثيراتها في القيم لدي الشباب الجامعي.

أدت التغيرات العالمية المتسارعة إلى إضعاف قدرة الشباب على الانتقاء والاختيار من بين القيم المتصارعة الموجودة، وعجزهم عن تطبيق ما يؤمنون به من قيم، كل هذا أدى إلى حدوث "أزمة قيمية"، كان لها أثر كبير في دفع الشباب للتمرد، والثورة على قيم المجتمع، واغترابهم شبه التام عن القيم التي جاءت بها الثورة العلمية التكنولوجية.(زاهر ،1996، 7–8)

ومن الواضح أن المجتمع المصري تأثر بصورة واعية أو غير واعية بموجات عالمية متلاحقة في أحداثها ومنجزاتها كان لها تأثير كبير في قيم المجتمع وخاصة

الشباب، وتمثلت هذه الموجات في مجموعة من التحولات العالمية هي:

أ- تأثيرات العولمة في القيم:

صار من المؤكد أن للعولمة تأثيراتها الفعالة في الأسرة والمجتمع سواء المتقدم منها أو النامي، فتمثلت أبرز تأثيرات العولمة في الجانب الاجتماعي، في محاولة القضاء على الإرث الإنساني، وذلك من خلال العمل على تعميم القيم الغربية وخاصة الأمريكية، ذوبان الحضارات غير الغربية في النموذج الحضاري الغربي، بل وتعميم السياسات المتعلقة بالطفل والمرأة والأسرة، والتظاهر بالحفاظ على حقوقهم، ولكنها في الحقيقة تعمل على تفكيك الأسرة، واستلاب وعى الأفراد واقتلاع الجذور التي تربط الفرد بعائلته ووطنه وبيئته، واستغلال المرأة في الإثارة والإشباع الجنسي وإشاعة الفاحشة في المجتمع، وخير مثال على نموذج عولمة القيم الغربية والأمريكية هو صياغة تلك القيم الغربية في مواثيق الأمم المتحدة، وذلك مثلما حدث في وثيقة برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة في شهر سبتمبر "1994"، وفى بكين على "1995، وفى إسطنبول عام "1996" . (زاهر،1996، 47)

أما أبرز تأثيرات العولمة الاقتصادية فتمثلت في تحويل المجتمعات النامية منها الدول العربية إلى دول مستهلكة وليست منتجة، وذلك عن طريق عقد الاتفاقيات العالمية، كاتفاقية الجات، كما أدى الانفتاح في استيراد المنتجات الغربية المادية وما يتبعها من أنماط ثقافية إلى تكوين أنماط سلوكية استهلاكية، وبالتالي سيطرة القيم الاستهلاكية على حساب قيم العمل المنتج لدى الأفراد، وبالتالي مقاومة أي حركة للتغيير

الاجتماعي.(ندا،2002، 83)

ومن الثابت أن هناك جانبين للقيم: قيم دينية بما يشتمل عليه من قيم وميراث ثقافي وحضاري، وتعد ثوابت مميزة لهوية المجتمع العربي فلا يعتريها أي تغيير، أما الجانب الآخر فيتمثل في قيم التفاعل الحضاري، وهي قيم وسيلية يعتريها التغيير طبقًا لمستجدات العصر، ومن هنا تتمثل خطورة العولمة في محاولة التأثير في قيم المحور، وذلك من خلال نشر الفكر الغربي الذي يعمل على تغيير تلك القيم الثابتة ومحاولة إقناع أن الذي يتمسك بقيمه إنما يتعارض مع التقدم العلمي والفكري. (محمود، 1982، 160)

الأمر الذي أدى إلى تفاقم الشعور بالاغتراب لدى الشباب، ووقوعهم في أزمة حضارية وفى صراع، لأنهم يحيون ويعيشون بين ثقافتين متعارضتين في وقت واحد، إحداهما خارج النفس والأخرى مدسوسة في ثناياها، فترى حضارة العصر في البيوت والشوارع، بينما تجد حضارة الماضي رابطة خلف الضلوع. (شبل، 1997، 268)

لدرجة أن هؤلاء الشباب من شدة تعلقهم بالحضارات الغربية والحلم بالعيش في محيطها صاروا يعانون حالة من الاغتراب الثقافي، فإنْ كانوا يعيشون على أرضنا فإنَّ وجدانهم وعقولهم مهاجرة مغتربة قيميًّا وفكريًّا.(دولار، 1996، 73)

ب- التغيرات العلمية والتكنولوجية:

يعيش العالم ثورة علمية هائلة يتعاظم حجمها وتأثيرها خلال الفترة الحالية،

كما أن تشكيل النظام العالمي سيتوقف على منجزات هذه الثورة العلمية والتكنولوجية التي تتدفق الآن بشدة.(عناد& حسين، 1998، 88)

ويتمثل لب الثورة العلمية والتكنولوجية في "الأوتوماتية –Automation "، ففي عصر الزراعة تمثلت في الأدوات، وفى عصر الصناعة تمثلت في الآلة، أما مع الثورة العلمية والتكنولوجية فتتمثل في المعالجة الدقيقة للمعلومات، التي يمكنها إدارة خط كامل للإنتاج، بل مصنع بأكمله دون تدخل مباشر من الإنسان.(عناد& حسين، 1998، 88)

ومن الطبيعي أن تحدث تغيرات علمية أو تكنولوجية يكون لها سلسلة من التوابع والانعكاسات، سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو قيمية، سواء كان ذلك على مستوى المجتمع العالمي، أو على المستوى المحليى، وسواء كان بصورة سلبية أو إيجابية. (Michel& Eichengreen & Bordo,1999,1))

فالتقدم التكنولوجي والعلمي أدى إلى إعادة فحص النسق القيمي الموجود، فقد بدأت كثير من القيم في الانتشار لدى الشباب وخاصة تلك المرتبطة بالسلام والمحبة واحترام البيئة وحمايتها، وبدأت الدعوة إلى قيم إنسانية جديدة كاحترام الحياة والمسئولية تجاه الأجيال القادمة وحماية البيئة، وبات من المألوف فهم أن هذه القيم وغيرها عناصر أخلاقية يُبنى عليها الضمير العام للقيم الإنسانية كلها.(باهي، 2002، 18)

وفي الوقت نفسه ظهرت العديد من القيم السلبية التي اعتنقها الغرب وكان لها تأثيرها في مجتمعاتنا، ومن هذه السلبيات عدم اقتران العلم بالأخلاق، وأبرز مظاهر

ذلك هو ظهور ما يسمى بتأجير الأرحام، وتظهر خطورته من اختلاط الأنساب، والاستنساخ البشرى وهو التكاثر اللاجنسي الذي يتم بين أي خلايا جسدية، فهذه المظاهر كلها جاءت نتيجة حتمية العلم دون اعتبار للدين والإيمان والأخلاق. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003، 141)

ج- **التغيرات الثقافية:** بدأت نتائج التطور الهائل في الاتصالات تنعكس على مجتمعاتنا العربي من خلال انفتاح إعلامي بلا حدود يستهدف فرض ثقافة كونية، وينطوي على إخضاع العقول العربية – اختياريًّا– لمجموعة من القيم والمعتقدات وأنماط السلوك والاستهلاك، المنتمية إلى مجتمعات حققت مستويات عالية من التقدم وتميزت ثقافتها بحريات شخصية واسعة، فكانت النتيجة هي اندثار بعض الثقافات المحلية، أو الصراع بين الوافد والمحلي، وصاحب ذلك مشكلات عديدة منها: ظاهرة الاغتراب بين الشباب، والبحث عن الهوية والذاتية الثقافية بل بات واضحًا أن الشباب في مجتمعنا يعاني تمزقًا أمام الاتجاهات المتعددة للثقافات العديدة، ومن أبرز التداعيات التي ظهرت على الساحة العالمية نتيجة الهيمنة الثقافية الغربية إهمال اللغة العربية إهمالًا تامًّا من الشباب وعدم إتقانها بل التركيز بصورة أساسية على اللغة الإنجليزية، مما أدى إلى ضعف قيم الولاء والانتماء لدى الشباب وعدم تمسكهم بهويتهم الثقافية العربية والإسلامية .(حجازى،2001، 100)

د- **التغيرات الاجتماعية:** يواجه المجتمع المصري العديد من التغيرات الاجتماعية

كالزيادة السكانية والتغيرات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور العديد من الانحرافات والمشاكل، كالعنف، وإدمان المخدرات، والتعصب، والسلبية، واللامبالاة، وعدم قدرة العديد من المؤسسات الاجتماعية على القيام بدورها في الضبط الاجتماعي، كالأسرة، والمدرسة، ودور العبادة، والنوادي الاجتماعية ..إلخ، التي تعد صاحبة دور رئيس في إكساب الشباب ثقافة مجتمعهم من قيم وعادات وتقاليد. فالزيادة السكانية الكبيرة التي تعيشها مصر أدت إلى حدوث تغييرات كبيرة في الأسرة المصرية مثل هجرة الأب للعمل وبروز دور الأم على كل المستويات وبالتالي غياب دور الأب، بالإضافة إلى الاستقلالية الاقتصادية للمرأة التي دفعتها لعدم الاعتماد –بصورة رئيسية– على الرجل كما كان في السابق، الأمر الذى انعكس على الشباب فافتقد كثيرًا من قيمه الشرقية الأصيلة، كالحب، والولاء، والغيرة، والخوف على أفراد أسرته، بل صارت المنفعة الذاتية هي المحرك الأساسي لسلوكه داخل الأسرة، كما ظهرت قيم دخيلة أمام الشباب فانعكست آثارها على تنشئة الشباب.(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2001، 23)

هـ- **التغيرات الاقتصادية:** كان من أبرز التغيرات الاقتصادية في السنوات الأخيرة ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي، وتجمع الشرق الأقصى، ومجموعة سارك والنافتا، وانضمت مصر إلى منظمة الكوميسا التي تضم دول جنوب شرق إفريقية، كما انضمت مصر إلى اتفاقية الجات الدولية. هذا بالإضافة إلى سياسة الانفتاح التي اتبعتها مصر في سبعينات القرن العشرين وما أدت إليه من تأثيرات اقتصادية في المجتمع. (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،2001، 45)

وفي ظل انعكاس آليات السوق لم تعد قيم الكفاءة العلمية والقدرة الذهنية تؤهل

الشباب لشغل الوظائف، بل حلت محلها قيم النفعية التبادلية مع من يمسكون بزمام هذه الوظائف، أي يتوقف الأمر على قيم الواسطة والمحسوبية والنفوذ وغيرها من القيم السلبية الأخرى. (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،2001، 314)

و- **التغيرات السياسية:** على المستوى السياسي شهد المجتمع المصري خللًا سياسيًّا خلال الثلاثين سنة الماضية انعكست آثاره على الشباب، الذى وجد نفسه في ظروف سياسية أصابته بإحباط نفسي شديد، فقد لوحظ وجود فراغ أيديولوجي وفكري أدى إلى حيرة وتمزق الشباب بين التنظيمات السياسية، فلم يكن هناك حل إلا السير خلف تلك التنظيمات السياسية أو يقف منها موقفًا محايدًا، وكل سلوك من هذين السلوكيين له آثاره الخطيرة في المجتمع، وكذلك وجود فراغ سياسي وثقافي يعاني منه الشباب المصري، الأمر الذي أدى إلى غياب المنهج الذى يقيس به سلامة الدعاوى المطروحة للنقاش في تلك المجالات، وعلى مستوى الأحداث السياسية التي يشاهدها الشباب على مستوى العالم يشعر الشباب بالحيرة والتناقض أمام ما يشاهده، فبينما يرى الشباب بعض الدول التي تدعو للديمقراطية والعدالة والسلم العالمي، إذ به يشاهد جيوشها تغزو دولًا مسالمة، كما يرى المنظمات العالمية التي تسعى إلى السلام، ولكنه يجدها في قضايا أخرى لا تحرك ساكنًا، بل وتغمض عينيها عن تلك التجاوزات وذلك الاعتداء، بل يرى الدول الإسلامية تغض الطرف عن ذلك العدوان لأسباب لا يستطيع أن يعلمها.(هلال، 1983، 17)

(3) معايير الضبط الاجتماعي للشباب الجامعي.

تتكون المعايير في أطر جماعية ثبتت واستقرت في نفوس الأفراد واكتسبت صبغة انفعالية راسخة مقننة.(السيد،2013، 147)، فالمعايير هي مجموعة الاتجاهات والمفاهيم والمعاني التي يكتسبها الفرد أثناء تنشئته الاجتماعية ويشكل منها أرضيته أو خلفيته الإدراكية والتي تسمى "بالإطار المرجعي" وتكون مشتركة ومتفقة مع الإطار المرجعي لجماعته التي نشأ وترعرع فيها، وفي ضوء المعايير الاجتماعية التي يكتسبها الفرد يتحدد إدراكه للموقف ومثيراته، وتفهمه لمعانيه ورموزه واستجابته لها، كما أنّ هذه المفاهيم تتحكم بسلوك الفرد وتوجهه. (دبابنة & نبيل،1984، 184)

إذن تتكون المعايير الاجتماعية نتيجة تفاعل أعضاء المجتمع ضمن ظروف حياتهم المتعددة، إذ لا يستطيع أعضاء المجتمع عند تحديد علاقاتهم المتعددة مع بعضهم تجاهل الأشياء المحيطة بهم والظروف التي يعيشون ضمنها والتي يعتمدون عليها في حياتهم، إنهم يكوّنون على أساسها معاني مشتركة تسهّل عليهم التفاعل وعملية التواصل، ويتوقف تكون المعايير المتعلقة بالظروف والأشياء على مدى ضرورتها بالنسبة لأعضاء الجماعة وعلى درجة اعتمادهم عليها. (السيد،2013، 147)

ويرتكز مفهوم المعيار على مفهوم الإلزام، ولكن ذلك لا يعني حتمية تطبيقه، لأنّ الإلزام لا يرتكز على ضغوط اجتماعية خارجية فقط، بل على قبول داخلي له أيضًا يعدّه الفرد مناسبًا ومشروعًا، والشعور بالإلزام يرتكز على القيم المعترف بها أكثر مما يرتكز على العقوبات التي تناسبها، ثمّ إنّ إضفاء قيمة على

فعل ما يعني أنّه صنف لفئات الشر والخير أو العدل والظلم أو المناسب وغير المناسب وبذلك أصبح الفعل له معيارًا لا بدّ من مراعاته عند الإقدام عليه. (السيد،2013، 148)

لقد وضع العلماء القيم والمعايير في قمة هرم عناصر الثقافة ولكل المجتمعات حتى البدائية منها، ووصفوها بأنها أهم الشروط التي نتج عنها تطور الإنسان اجتماعيًّا وحضاريًّا، فالقيم هي مصدر تفسير كل ظواهر وحقائق حياة الإنسان الاجتماعية بكل أبعادها وجوانبها وما يستجد من معايير بسبب حركة التغيير داخل المجتمعات. (النوري، 1985، 176)

إنّ من المعوقات التي تواجه التغيير الاجتماعي لدى الشباب الجامعي مقاومة النظم الاجتماعية القائمة لهذا التغيير وذلك بسبب قيام النظم الجديدة والنظم القديمة على قيم ومعايير متباينة ومختلفة، وبنظرة عميقة في أسس الاختلاف الحقيقية نجد أنّ القيم والمعايير تشكل ركيزة أساسية لهذا الاختلاف؛ لأنّ الوظائف والأدوار الاجتماعية تستمد تصوراتها من الميراث الثقافي في ذلك المجتمع والذيك4 أساسه القيم والمعايير، فالنظم القديمة لا تختفي بمجرد ظهور نظم جديدة يستحدثها التغيير الحادث كنتاج للتنمية، إنما تظل جنبًا إلى جنب مهما كانت قوة التغيير، والأمر مرتبط بخصائص النظم الاجتماعية التقليدية التي تختلف من مجتمع لآخر من حيث مرونتها أو سعة مجالها وضيقة بحيث تتيح المرونة وسعة المجال إمكانية أكبر لقبول

التغيير ،(آل زعبر ،2008، 99)

"**فأوجست كونت**" يرى أنّ لكل نمط من التنظيم الاجتماعي أطرًا فكرية تناسبه، وتبقى معه للفترة التي يبقاها، فتنعكس آثار التطور التاريخي الاجتماعي على تحولات النظام الفكري القيمي أو المعياري من شكل إلى شكل آخر، وبهذا يبين كونت الترابط بين نوع القيم التي تسود ونوع الجماعة، فحيث يسود السحر يكون التركيب خرافيًّا طقوسيًّا، وحيث يسود العلم الحقيقي الموضوعي يكون المجتمع علمانيًّا بحسب نظر "كونت".(شتا،1995، 211)

أما "**دور كايم**" فيرى أنّ القيم هي ظاهرة اجتماعية من صنع المجتمع، وأنكر إمكانية تحرر الأفراد من قيم المجتمع، فإنّه بهذا الاتجاه الذي يبين انعكاسات تغيير القيم على النظم الاجتماعية، فيرى أنه عندما تعالج حركة التغيير الاجتماعي من زاوية تفضي إلى الكشف عن قطبين ثقافيين واجتماعيين متضادين هما: قطب التضامن الميكانيكي والتضامن العضوي، فالميكانيكي يبرز في المجتمع الريفي ويتجسد فيه روح الجماعة وفي المسؤوليات والالتزامات إلى مدى يتجاوز المصالح الشخصية، ومع سيادة التصنيع يتراجع هذا الصنف أمام التضامن العضوي وهو الشكل الذي تتخذه العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية، وهذا النوع من التحول تكرر ظهوره في المجتمعات الإنسانية وهي تنتقل من أشكالها الريفية التقليدية إلى الأشكال الحضرية الصناعية، وأنّ تطبيقات هذه النظرية تتطلب اختبار التحولات الثقافية والاجتماعية التي تتجلى بواقع الجماعات المحلية المتعددة سواء تمثلت في القرى أو المدن الناشئة على أساس تطورات ونتائج التفاعل الجاري بين أنماطها

القرابي، والأنماط الحضرية المستجدة. (النوري، 1985، 214)

إن المؤثرات التي أدت لتفكك تماسك القيم، أحدها خارجي يتمثل في غزو قيم جديدة تتسم بدرجة عالية من عدم الانسجام والتوافق مع ما هو سائد من قيم المجتمع، فيحدث النشاز الذي يدفع للصراع بين الاتجاهين، والمصدر الثاني داخلي وهو تصارع الثقافات الفرعية الذي يتسبب في تعدد القيم والمعايير وازدواجيتهما، وشيوع الفوضى التي تؤدي إلى تفكك المجتمع، وعندما تكون أنماط العلاقات الاجتماعية يحققها سلوك بشري منسجم مع المقاييس التي يضعها ويسير عليها المجتمع، فتشكل نظامًا متكاملًا خاليًا من الصراعات والتناقضات كحصيلة للقيم والمعايير المتماسكة. (النوري، 1985، 214)

(4) **أليات الضبط الاجتماعي للشباب الجامعي. (العمر،1999، 130-140)**

آليات الضبط الاجتماعي هي القواعد التي تتمكن من تنظيم وترتيب الأشياء بحيث تجعل الانحراف غير قادر على الاستمرار، فكل ما يساعد على امتثال الناس للنظام الاجتماعي ولقواعد وأنماط السلوك والقيم والمعايير والقوانين الاجتماعية السائدة في المجتمع وربطها بكيانات الهيكل الاجتماعي يدخل ضمن آليات الضبط الاجتماعي، وبذلك تعد الآليات هي الأهم في موضوع الضبط لأنها توضح أدوات التنفيذ التي تحقق الضبط لحماية وصيانة النظام الاجتماعي، ومن البديهي أن يستنبط المجتمع آليات مجتمعية، وتقسم تلك الآليات إلى قسمين رئيسيين كالآتي:

أ) **آليات الضبط العرفية:** وتنطوي على التوجيهات والإرشادات والتقنيات غير المكتوبة في السجلات القانونية، إنما وضعتها الأجيال السالفة للجيل المعاصر، ويكتسبها الشخص بتفاعلاته الاجتماعية، ولا تنطوي على التزمت والقيود والصرامة، بل لها هامش واسع للتصرف، وتتمثل بالإشارات التعبيرية لضبط سلوك الآخرين الذي يستخدمه الأشخاص لا شعوريًا، ومن وسائل الآليات العرفية ما يأتي:

-**التنشئة الاجتماعية:** التي يعد أحد أركانها هو الجانب الضبطي الذي يبني في سلوك الطفل موضوع الأوامر والنواهي، التي يتطبع عليها من خلال العقاب والثواب الذي تمارسه الأسرة عليه خاصة الأبوين.

-**الجماعة الضاغطة:** التي تمارس ضغوطها عندما لا يتماثل أعضاؤها معها أو لا يلتزمون بشروط عضويتهم التي تتطلب من عضوها اللاذعان لمعاييرها أو قواعدها.

- **المناسبات والأماكن المقدسة:** إذ تستخدم الممارسات الطقسية والشعائر الدينية لإزالة التوترات والقلق عن الشخص، لتعزيز ثقته بنفسه وإكسابه المكانة الاجتماعية الجديدة المتناسبة مع مرحلته العمرية الجديدة، التي تصوغ سلوكياته بالالتزام بشعائر ومعتقدات وقواعد مقدسة تعكس معتقدات دينية في المجتمع والخروج عنها يعني الانحراف عن أصولها، بينما الالتزام بها يعني الانضباط الديني والقيمي.
- **الحسد:** تعتقد المجتمعات بهذه الآلية بدرجات متفاوتة، فالمجتمعات المتحضرة يقل الاعتقاد بها، في حين المجتمعات الريفية والتقليدية يعتقدون بفاعليتها بشدة، ويعتقد بها العامة أكثر من المثقفين المتعلمين، والنساء أكثر من

الرجال، وحديثو الثراء أكثر من الأثرياء من بعيد، لكن كل الحالات ليست مطلقة.

- **الأمثال والأقوال المأثورة:** هذه الوسيلة تكاد أهملت في المجتمعات المتحضرة عدا المناطق النائية منها، لكنها لا تزال ذات قيمة في المجتمعات العريقة في ثقافتها كالهند والصين واليونان والعرب، إذ يستخدمها الأفراد كإطار مرجعي لتحديد سلوكهم وتوجيههم نحو خبرة اجتماعية عاشتها الأجيال السابقة، ويعدونها تجربة اجتماعية جاهزة يلتزم الشخص بحكمتها ودلالاتها وقراراتها.

ب) **آليات الضبط الرسمية:** وتعني مجموعة وسائل ضبطية مكتوبة تستخدم في المؤسسات والتنظيمات والجماعات الرسمية للإلزام أعضائها على الامتثال لقواعدها، وأهدافها، وقوانينها المعلنة والظاهرة.

ج) **آليات ضبطية مشتركة:** أي الآليات التي تُستخدم في المجتمعات التقليدية والريفية والحضرية الحديثة، وقد تأخذ الجانب الرسمي والعرفي لكي تلزم الأشخاص بالامتثال للمعايير والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، أو تخضع الأشخاص بالالتزام بفقرات القوانين في المجتمع.

(5) أشكال الضبط الاجتماعي للشباب الاجتماعي.

لما كان الضبط الاجتماعي هو القوة التي بها يمتثل الأفراد لنظم المجتمع الذي يعيشون فيه، فمن الممكن أن تختلف وسائل الضبط وأشكاله داخل المجتمع

الواحد، وعلى هذا يرى علماء الاجتماع أن للضبط الاجتماعي شكلين رئيسيين هما:

أ- **الضبط القهري:** وينشأ هذا الشكل من الضبط بناء على فاعلية القانون والحكومة والقرارات واللوائح التنظيمية، داخل المجتمع أو الجماعات، ويصاحب عادة" بالقوة أو بالخوف من استخدامها، فأنماط السلوك الرادعة في حالات الجريمة إنما هي نوع من الضبط القهري الذي يمارسه المجتمع لمنع الجريمة وردع الآخرين عن اقتراف السلوك الذي ينافي القيم والمعايير الاجتماعية.

ب- **الضبط المقنع:** وهذا عماده التفاعلات الاجتماعية والوسائل الاجتماعية المختلفة التي تقنع المرء بالتزام قيم المجتمع وقوانينه، وذلك بناء على الانتماء إلى الجماعة وعمليات التطبيع الاجتماعي منذ الصغر وتعود قيم الطاعة، ومسايرة المعايير الاجتماعية السائدة داخل المجتمع، وعادة ما يكون الجزاء الاجتماعي على هذا النوع من الضبط جزاء معنويًّا، بمعنى أن الخروج على قيم المجتمع يقابله النبذ والاستهجان، أو البعد عن غير الملتزمين.

ج- **الضبط الاجتماعي المباشر:** كما هو الحال في القوانين المكتوبة.

د- **الضبط الاجتماعي غير مباشر:** كما يتمثل في التوقعات العامة والعادات والتقاليد والأعراف غير المكتوبة. (السيد،2013، 149)

(6) وسائل الضبط الاجتماعي لدى الشباب الجامعي.

صنفها العالم "**لانديز**" إلى وسائل ضرورية لإيجاد النظام الاجتماعي الذي يشمل القيم والمعايير والقوانين والتعاليم الدينية، ووسائل تدعم النظام الاجتماعي، كاعتزاز الأفراد برموزهم الثقافية والاجتماعية كاللغة والتراث والحكم والأمثال

والشخصيات الاجتماعية والسياسية، وكذلك سلوك الجدية والمهنية والنزاهة والكفاءة في إنجاز الأدوار، وكذلك تعاون الوحدات الاجتماعية الكبيرة مع الصغيرة دون استغلال أو ابتزاز، وفيما يأتي أهم وسائل الضبط الاجتماعي وأكثرها انتشارًا في المجتمع:

أ) **العرف:** هو أهم أساليب الضبط الاجتماعي الراسخة في المجتمع، لكونه أهم الأساليب التي توجدها الحياة الاجتماعية تدريجيًّا، ويخضع له أفراد المجتمع جميعهم، فهي تأخذ طابع المحرمات التي تمنع فعل أشياء معينة أو ممارسة معينة، فهو يمثل المعتقدات الفكرية السائدة التي غرست نفسيًّا لدى أفراد المجتمع، يمارسونه حتى يصبح أمرًا مقدسًا على الرغم من اختفاء قيمته أحيانًا، والعرف أقوى من العادات والتقاليد في التأثير في سلوك الناس.

ب) **العادات والتقاليد:** العادات ظاهرة اجتماعية تشير إلى كل ما يفعله الناس وتعودوا فعله بالتكرار، وهي ضرورة اجتماعية إذ تصدر عن غريزة اجتماعية وليس عن حكومة أو سلطة تشريعية وتنفيذية، فهي تلقائية لأن أعضاء المجتمع الواحد يتعارفون فيما بينهم على ما ينبغي أن يفعلوه وذلك برضاهم جميعًا، وقد تكون أحادية" كعادات الإنسان اليومية في المأكل والملبس وعادات النوم والاستذكار وغيرها، أو جمعية والتي يتفق عليها أبناء الجماعة وتنتشر بينهم. أما التقاليد فهي خاصية تتصف بالتوارث من جيل إلى جيل، وتنبع الرغبة في التمسك بها من أنها ميراث من الأسلاف والآباء، بيد أن ثمة

اختلافًا بين العادات والتقاليد، يتمثل في أن العادات الاجتماعية أنماط سلوكية ألفها الناس وارتضوها على مر الزمن، وهي تختلف من مجتمع لآخر وفقًا لظروفه والخواص التي تميزه، بل إن السلوك لكي يصبح عادة اجتماعية يجب أن يتكرر وينتشر فيصبح نمطًا للسلوك في مجتمع معين، أما التقاليد فهي أنماط سلوكية ألفها الناس ويشعرون نحوها بقدر كبير من التقديس، ولا يفكرون في العدول عنها أو تغيرها. (السيد،2013، 151)

الاستنتاجات والمقترحات

من الحقائق والمعطيات التي وردت بالجانب النظري من البحث، ومن تحليل ما أشير له من قراءة لواقع المجتمع المصري، والذي استند جانبًا منه إلى بيانات مستخلصة من دراسات ميدانية، وأخرى نظرية، يمكن الخروج بالاستنتاجات الآتية:

1- ارتباك عمليات التغيير السياسية والاجتماعية والثقافية التي مر بها المجتمع المصري إبان ثورة 25 يناير وبوتيرة متعجلة، أدت إلى اقتحام قيم جديدة تتسم بعدم الانسجام والتوافق مع قيم المجتمع المصري الأصيلة، أضف إلى ذلك تعدد الثقافات الفرعية الذي سبب تعدد القيم والمعايير وازدواجيتها، مما أدى إلى فقدان المجتمع لوظيفته في تحقيق الضبط الاجتماعي وخلق توازن اجتماعي ففقد إمكانيته في تنظيم فعاليات الأفراد ضمن الجماعة وفعاليات الجماعات مع بعضها فشاعت الفوضى مما أدى إلى تفكك المجتمع، والإخفاق في ردع الشباب من الاندفاع وراء عواطفهم ونزعاتهم ومصالحهم الخاصة.

2- عملية التنشئة الاجتماعية غير السليمة خلقت جيلًا يجهل أهمية وسائل وأساليب الضبط الاجتماعي في المحافظة على البناء(الهيكل) الاجتماعي، وإن لم تكن كذلك فالمؤكد أنها تجهل نتائج عدم الالتزام بها في تدميره، فاندفعوا وراء مصالح خاصة حطمت ذلك الهيكل.

3- ومن جانب آخر فإن ثورة 25 يناير –وما خلفته من فراغ سياسي واقتصادي واجتماعي التي عاش المجتمع تحت وطأته– تركت آثارًا نفسية سيئة في الشباب، فأصبح عاجزًا عن التفاعل مع الآخرين، أضف إلى ذلك على الجانب الاجتماعي خلقت تلك الأحداث المزيد من المشكلات الأخلاقية التي حطمت العلاقات الإنسانية، ففقد المجتمع قدرته على الخلق الذاتي للضوابط، أي فقد سيطرته الإيجابية على دفع الشباب وتشجيعهم طوعيًّا على الالتزام بأساليب ووسائل الضبط الاجتماعي.

4- ظهور مركّبات ثقافية دخيلة منحرفة في البعض منها، تؤيد وتناصرها بعض الجماعات تلك الثقافات، أثرت في القدرة على الضبط الاجتماعي في ضبط التوتر والصراع، فقد فشلت وسائله وأساليبه العرفية والرسمية في تدعيم النظم والبناء الاجتماعي، فانحرف سلوك تلك الثقافات الدخيلة عن مسايرة قيم ومعايير وقوانين وأعراف وتقاليد المجتمع التي رسمتها الثقافة الأم، فشاعت الفوضى وعمّ الفساد وتصدع البناء الاجتماعي.

5- سيطرة التخلف الثقافي، والجمود المعرفي، والتراجع في مخرجات التعليم، وموت الأبداع، وغياب الفنون، ولما كانت محصلة هذه القوى هي التي ترسم السلوك القيمي، وتخلق التنظيمات الاجتماعية الصحية، وتعطي الدافعية والحياة لكل الأنساق الاجتماعية، فمن البديهي ستكون وسائل وأساليب الضبط الاجتماعي قد أصابها ضعف الإلزام.

6- تبني معايير وقواعد اجتماعية مدنية، ويحدث ما يسمى بالامتصاص الثقافي، أي التخلي عن السلوك القيمي للمجتمع، والانتقال لقيم المدينة وآليات الضبط السلبية أو الخارجية أو اللاشعورية، فعندما ضعفت أو غابت هذه الآليات، أصبح سلوك جماعات الشباب بدون قيود.

7- التصارع بين الكيانات بالهيكل الاجتماعي أدى إلى عدم توليف مهام الكيانات لصالح الهيكل الاجتماعي لاستثمار الموارد المتوفرة لخدمة أغراض الهيكل ففشل في تنشيط فعالياته فخمدت حيويته وتجمد نشاطه داخل المجتمع، وفقد فرصته للتكيف مع المحيط الخارجي، مما أدى إلى شعور الشباب بالاغتراب عن نسقه، فتجاهل كل وسائل وأساليب الضبط الاجتماعي، ومارس سلوكًا لا قيود تضبطه.

التوصيات.

لأجل السعي لأنها السلوكيات السلبية لدى الشباب الجامعي والتي أدت إلى انهيار السلوك القيمي، وفقدان وسائل وأساليب الضبط الاجتماعي، يمكن مواجه ذلك من خلال:

- العمل بكل جهد، لإزالة أو تقليل الآثار النفسية والاجتماعية التي سببتها ثورة 25 يناير على الشباب الجامعي، وأعادته إلى المجتمع بسلوك سليم معافى ليستعيد التزامه بالضبط الاجتماعي.
- التثقيف والتوعية باحترام المواقع والمراكز والمكانات الاجتماعية، وتعزيز الروابط الاجتماعية لاستعادة النظام الاجتماعي السليم، وتمكين الفرد من ممارسة سلوكه منضبطًا مع النظم الاجتماعية، بما يتسق مع التوقعات الاجتماعية.
- العمل بجدية على غرس المهارات الحياتية، كالتسامح واحترام الآخرين والصداقة، لإعادة الثقة بين مكونات وأطياف المجتمع، وتهيئة الأجواء لاستعادة بناء الكيانات الاجتماعية المستقرة والمتكاتفة، وأحياء مكونات النظام الاجتماعي والاتفاق على الوسائل والأساليب لأليات الضبط الاجتماعي.
- اعتماد أسس وأساليب موحدة، لكل أطياف وفئات المجتمع، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتطبيع على القيم الأصيلة مع التركيز على دور الجامعة في توحيد الثقافة والتوجهات والوعي الاجتماعي، ودورها في توجيه الطلاب

للتمسك بالقيم والمعايير واحترام القوانين، والاقتداء بالسلوك القيمي في أفعالهم لتعزيز الضبط الاجتماعي.

- التثقيف والتوعية بأن تسمو ثقافة المواطنة على كل الثقافات الآخر، وفضح الغزو الثقافي الذي تجاهل قيم ومعايير مجتمعنا، لأن تقييم المواقف السلوكية يتم حسب القيم التي تحفزها، ولكي يدرك الفرد ثبات ووحدة وسائل وأساليب وآليات الضبط الاجتماعي، عليه أن يلتزم بعدم الخروج عن حدودها وضوابطها.
- الرعاية الاجتماعية الصحيحة للشباب، وتحقيق التوازن بين أنشطتهم التنموية والترويحية، ومحاورتهم في مشكلاتهم، وعدم تهميش آرائهم أو تجاهلها، وإقناعهم بالحكمة والتوجيه، وتشجيعهم على الالتزام بالمعايير الاجتماعية، والاقتداء بالسلوك القيمي وذلك باحترام القوانين والأعراف والتقاليد والقيم والعادات لكي يتحقق الضبط الاجتماعي.
- تضييق فجوة التخلف الثقافي، والتشجيع على التحصيل والجمع المعرفي، ومعالجة التراجع في مخرجات التعليم، وتشجيع الأبداع، ورعاية المبدعين، وتشجيع الفن والفنون.

المراجع.

1) أبو زيد، محمود (2008). **دراسات في المجتمع المصري**. الإسكندرية. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

2) أحمد، صبري باسط (2001). **القيم المتضمنة في كتب علوم المرحلة الإعدادية في ضوء الثورة المعرفية والتكنولوجية الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس**. القاهرة: الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس. المؤتمر العلمي الثالث عشر في (24–25 يوليو). مناهج التعليم والثورة المعرفية التكنولوجية المعاصرة.

3) أحمد، منار منصور (2006): **قيم العمل وعلاقتها بالإبداع الإداري لدى الإداريين بجامعة الطائف**. القاهرة: جامعة الأزهر. مجلة كلية التربية. الجزء (1). العدد (761).

4) آل زعبر، سعيد بن مبارك (2008). **التلفزيون والتغيير الاجتماعي في الدول النامية**. المملكة العربية السعودية. دار الشروق السعودية.

5) أمطانيوس، ميخائيل (2002). **دراسة مقارنة للقيم وقيم العمل السائدة لدى عينة من الطلبة الجامعيين في سورية وسكوتلاند**. سوريا. جامعة دمشق. مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس. المجلد (1). العدد (2).

6) باهى، أسامة حسين (2002). **فلسفة القيمAxiology" " رؤية فلسفية في عالم متغير من منظور إسلامي**. القاهرة: جامعة الأزهر. مجلة تربية الأزهر. العدد (108).

7) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. (2003). **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**. الأردن: المكتب الإقليمي للدول العربية. نحو إقامة مجتمع المعرفة.

8) تومي، الخنساء (2017). **دور الثقافة الجماهيرية في تشكيل هوية الشباب الجامعي**. (رسالة دكتوراه غير منشوره). الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

9) جابر، ساميه محمد (1997). **دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، دور مؤسسات الضبط الاجتماعي**. القاهرة: بحث في الندوة الفكرية. بيت الحكمة.

10) الجابري، خالد فرج (1997). **دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، دور مؤسسات الضبط الاجتماعي.** القاهرة: بحث في الندوة الفكرية. بيت الحكمة.

11) حجازي، أحمد مجدي (2001). **الآثار الاجتماعية والثقافية للتغيرات العالمية المعاصرة على قطاعات الشباب في الدول النامية "العولمة والتهميش الاجتماعي".** في: محمود الكردي. الشباب ومستقبل مصر. القاهرة: كلية الآداب مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. مشروع توثيق الإنتاج العربي في علم الاجتماع.

12) الحسني، عبد المنعم (2007). **الضبط الاجتماعي بين التقليد والقانون.** (بحث منشور). بغداد: مركز البحوث الاجتماعية والجنائية. مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية، العدد (1).

13) الحسين، عزى (2014). **الأسرة ودورها في تنمية القيم الاجتماعية لدى الطفل في مرحلة الطفولة المتأخرة "دراسة ميدانية لعينة من تلاميذ السنة الخامسة ابتدائي بمدينة بوسعادة".** (رسالة ماجستير غير منشورة). الجزائر: جامعة مولود معمري–تيزي وزو. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

14) الخشاب، أحمد (2006). **الضبط الاجتماعي.** ط3. القاهرة. مكتبة القاهرة الحديثة.

15) دبابنة، ميشيل & نبيل، محفوظ. (1984). سيكولوجية الطفولة. الأردن: عمان. دار المستقبل.

16)دنكن، ميشيل. (2006). معجم علم الاجتماع. ترجمة: إحسان محمد الحسن. بيروت. دار الطليعة للطباعة والنشر.

17) دولار، شريف (1996). **تنافسية مصر في إطار النظام التكنولوجي الجدي**د. في: محمد السيد سعيد. الثورة التكنولوجية "خيارات مصر للقرن 21". القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

18) الرفاعي، سحر قدوري (2012). **دور النظام القيمي والأخلاقي في حماية المنظمة.** (ورقة منشورة). الأمارات العربية المتحدة: الشارقة. مجلة شؤون اجتماعية. العدد (113).

19) زاهر، ضياء الدين (1996). **القيم في العملية التربوية.** القاهرة: مركز الكتاب للنشر. سلسلة معالم تربوية.

20) زايد، أحمد (1986). **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية.** القاهرة: دار المطبوعات الجزيرة.

21) زهران، حامد عبد السلام (2000). **علم النفس الاجتماعي.** القاهرة: عالم الكتب.

22) سامية خضر صالح (2000). **الشباب الجامعي بين الأمية الثقافية والفراغ الأيديولوجي.** (بحث منشور). القاهرة: جامعة عين شمس. مجلة كلية التربية. العدد (15).

23) سفيان، بوعطيط (2012). **القيم الشخصية في ظل التغير الاجتماعي وعلاقتها بالتوافق المهني.** (رسالة دكتوراه غير منشورة). الجزائر: جامعة منتورى. كلية العلوم الإنسانية.

24) السمري، عدلي (2003). **الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي.** القاهرة. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

25) السيد، سميرة أحمد (1993). **علم اجتماع التربية.** القاهرة: دار الفكر العربي.

26) السيد، فؤاد البهي (2013). **علم النفس الاجتماعي "رؤية معاصرة".** ط4. القاهر: دار الفكر العربي.

27) شبل، أحمد أبو الفتوح (1997) **الانفتاح الحضاري "مبرراته، شروطه، متطلباته التربوية".**(بحث منشور) المنصورة: جامعة المنصورة، مجلة كلية التربية المنصورة، العدد(34).

28) شتا، السيد علي (1995) **الانحراف الاجتماعي "الأنماط والتكلفة".** الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

29) شيلر، هربرت0 أ0(1999). **المتلاعبون بالعقول.** ترجمة: عبد السلام رضوان. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة. العدد (243).

30) صبحي، سيد (1994). **الشباب وأزمة التعبير "دراسة نفسية لبعض مشكلات الشباب المصري".** (بحث منشور). القاهرة. معهد التخطيط القومي. مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي. مؤتمر قضايا الشباب في المجتمع المصري المعاصر.

31) الطيار، فهد علي (2014). **شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم لدى طلاب الجامعة توتير نموذجًا (دراسة تطبيقية على طلاب جامعة الملك سعود)**، السعودية: المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (30)، العدد(61).

32) العاني، عبد الطيف عبد الحميد (1990). **المدخل إلى علم الاجتماع.** بغداد: مديرية دار الكتب.

33) عبد الحميد، زينب عوض& القصاص، وسام شحاتة محمد (2015): **دراسة مقارنة لبعض القيم الاجتماعية لفئات عمرية مختلفة بمحافظة المنيا "دراسة حالة".** (بحث منشور). المنصورة. جامعة المنصورة، مجلة الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، المجلد (6)، العدد (6).

34) عبد السلام، محمد عوض (1986). **الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسنز.** القاهرة: مكتبة المصارف الحديثة.

35) العمر، معن خليل (1999). **البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه.** عمان: دار الشروق.

36) عناد، مجذاب بدر& حسين، محيي الدين (1998). **المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط.** ليبيا: طرابلس. أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية.

37) فؤاد، البهي السيد (1985) علم النفس الاجتماعي. القاهرة: دار الفكر العربي.

38) كشك، منى (2003). **القيم الغائبة في الإعلام.** القاهرة. دار الفرحة للنشر والتوزيع.

39) محمد، محمود عبد الحميد (1992): **القيم البيئية لدى شباب الجامعات.** (رسالة ماجستير غير منشوره). القاهرة: جامعة عين شمس. معهد الدراسات والبحوث البيئية.

40) محمود، زكى نجيب (1982) **ثقافتنا في مواجهة العصر.** ط3. القاهرة: دار الشروق.

41) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (2002). **الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية 2001.** القاهرة: مركز الأهرام.

42) منصور، منال عبده محمد (2003). **القيم التي تعكسها برامج الأطفال في التليفزيون المحلي.** (رسالة ماجستير غير منشوره). القاهرة: جامعة عين شمس. معهد الدراسات العليا للطفولة.

43) ندا، عبد الرحمن أحمد أحمد (2002). **الدراسات العلمية في مجال القيم بكليات التربية في مصر "دراسة تقويمية".**(رسالة ماجستير غير منشوره). المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التربية المنصورة.

44) نسبت، روبرت (1990). **علم الاجتماع.** ترجمة: جرسي خوري. بيروت. دار النضال.

45) النوري، قيس (1985). **آفاق التغيير الاجتماعي "النظرية والتنموية". العراق:** مطبعة وزارة التعليم العالي العراقية.

46) هلال، على الدين (1983). **الأبعاد السياسية لقضية الشباب**. القاهرة: جامعة القاهرة. كلية الإعلام. ندوة الإعلام والشباب.

47) Baverman, Laura& Davis, Michael (2000). **The Attitudes of People towards Nature**. U.S.A: Published research. University of Miami.

48) Brauer, Markus& Chaurand, Nadine (April 2010). **Descriptive norms, prescriptive norms, and social control: An intercultural comparison of people's reactions to uncivil behaviors.** European Journal of Social Psychology**.** Volume **(**40**)**, Issue **(**3**).**

49) Cutter, Amy (2002). **The Value of Teachers' Knowledge Environmental Education as a Case Study'**. Australia: Annual Conference of the Federation of American educators.

50) Esu, F. (2006). **psychological Anthropology**. U.S.A: Homewood Illinois.

51) Gurbuz, Suheyl & Yildiz, Muhammed & Solakoglu, Ozgur (Aug 2019). **Drug-Using Behaviors of Turkish Armed Forces Service Members: A Social Control Perspective**. Military Behavioral Health. Volume **(**8**).** Issue **(**2**).**

52) Michel, D. & Eichengreen, Barry & Bordo,Douglas Irwill.(1999) **.is Globalization Today Really Different Than Globalization A Hundred Years Ago?.** NBER Working Paper series, No. 7195, Cambridge.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 111
May 2025

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233